المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵔⵔⵣⵉⵎ ⵓⵏⵎⵓⵍ ⴰ ⵜⵓⵎⵙⵙⵉ ⴰ ⵜⵎⵔⵜⵓⵍⵉ

Conseil Economique, Social et Environnemental

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

التعلم مدى الحياة

طموح مغربي

إحالة ذاتية رقم 2013/12

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵓⵔⵔⵣⵛ ⵓⵏⵛⵓⵏ ⵏ ⵜⵓⵛⵜⵓⵏ ⵏ ⵜⵍⵍⵓⵛ
Conseil Economique, Social et Environnemental

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

التعلم مدى الحياة

طموح مغربي

إحالة ذاتية رقم 2013/12

طبقا للفصل 16 من القانون التنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قرر هذا الأخير، في 22 دجنبر 2011، معالجة موضوع التربية والتكوين مدى الحياة في إطار إحالة ذاتية.

وأفضت أعمال اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التكوين والتشغيل والسياسات القطاعية إلى إعداد وتقديم تقرير يحمل عنوان "التعلم مدى الحياة – طموح مغربي"؛

تمت المصادقة عليه بالإجماع في الدورة العادية السادسة والعشرين للجمعية العامة، المنعقدة في 25 أبريل 2013.

وتمخض عنه الرأي المعروض أسفله.

أسباب الرأي

1. اعتبارا أن التربية حق أساسي لكل مواطن، يكرسه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948 (الفصل 26)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966 (الفصول 2 و13 و14)، والتوصية 195 المتعلقة بآليات تثمين الرأسمال البشري الصادرة عن المكتب الدولي للشغل سنة 2004؛
2. واعتبارا أن السياسة الوطنية للمغرب تجعل من التنمية البشرية إحدى أولوياتها وتعتمد على التربية والثقافة لأجل تفتح واكتمال شخصية المواطنين؛
3. واعتبارا أن تطوير التنافسية والرفع من قابلية التشغيل لمواجهة المنافسة الدولية المتنامية أمر ضروري لا مناص منه؛
4. ولأن تدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية بالمغرب ما زال يستقطبه أساسا تدني كلفة اليد العاملة، وأن القدرة على الاستفادة من الآثار التكنولوجية المترتبة عن هذه الاستثمارات رهينة بالموارد البشرية والاجتماعية والمؤسسية للبلد، من رأسمال بشري وتكوين وتعلم ومؤسسات وكفاية تكنولوجية، وغيرها؛
5. واعتبارا لما يترتب عن كل ذلك من وعي بضرورة تطوير أنشطة التعلم للاستفادة المثلى من الإيجابيات التي تحدثها الاستثمارات المباشرة الأجنبية على النمو؛
6. وبما أن الإبداعات والابتكارات والتكنولوجيات اكتسحت كل مكونات المجتمع؛
7. واعتبارا أن تمثل المهارات الجديدة والتملك الفعال، بل والمبتكر للتكنولوجيات الأجنبية رهين بتوفر الكفايات التكنولوجية ومستوى جيد من التكوين، مسبقا لدى المواطنين؛
8. واعتبارا أن تطوير المواهب أو الاستحقاق الفردي، مع توفير الوسائل للجميع بغية اكتساب المؤهلات المعترفة، يشجع على الاستقلالية والحركية الاجتماعية؛
9. ولأن الرأسمال الثقافي يظل بعد الانقطاع عن الدراسة غير متساو بين الجميع، بحيث يمكن تحسينه بآليات للتكوين مدى الحياة؛
10. وانطلاقا من الوعي أيضا بالأهمية التي يكتسيها نشر المعارف والمهارات في المجتمع، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي معالجة هذا الموضوع جاعلا منه إحدى أولويات عمله.

موضوع الرأي

11. استنادا إلى المعطيات المتوفرة وعلى جلسات الإنصات مع مختلف الأطراف المعنية، سعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أولا إلى التوصل إلى اتفاق مشترك حول الأهداف والآليات المرتبطة بمفهوم "التعلم مدى الحياة"، وسطر أيضا حصيلة الاقتراحات الصادرة عن مختلف الفاعلين أنفسهم، قصد تطوير ثقافة عامة للتعلم وتحسين إمكانيات التربية والتكوين "مدى الحياة" في المغرب، ومستحضرا للممارسات المحلية الجيدة والتجارب الأجنبية في هذا المجال، سعى المجلس إلى تعميق النقاش بين الأطراف المعنية قصد إقامة توصياته على مبدأين كبيرين:

- مبدأ التثبيت الوطني بغية التوصل إلى وضع سياسات وآليات عملية ونهج تنفيذي، يستلهم التجارب الأجنبية الرائدة بانسجام مع الواقع المغربي؛
- ومبدأ الابتكار، بالتركيز على ضرورة تطوير أنظمة تكوين أصلية، تعمد على الفرص المتاحة ومختلف المبادرات الوطنية والبرامج التنموية، وأيضا المؤهلات والإمكانات التي تتيحها أكثر الإبداعات والابتكارات التقنية والاجتماعية والبيداغوجية الحديثة، من أجل توفير تعلم وتكوين يناسب كل الفئات العمرية ومختلف مكونات المجتمع المغربي.

خلاصات اللجنة

12. مكنت جلسات الإنصات والمعطيات التي وضعت رهن إشارة المجلس، والأشغال داخل اللجنة من التأكيد على أن التعلم مدى الحياة يهم كل أنشطة التعلم الدالة، أيا كانت الفئة العمرية المستهدفة أو النشاط الذي يمارسه المتعلم، وانطلاقا من المعايير الدولية في هذا المجال، فإن هذه الأنشطة قد تتخذ ثلاثة أشكال:

- سيرورات التعلم النظامي التي تتوج بشهادات معترف بها اجتماعيا، وهي ترتبط بالعرض الرسمي للمنظومة الوطنية للتربية والتكوين (التربية الوطنية، التكوين المهني والتعليم العالي إلخ.)؛
- سيرورات التعلم غير النظامي التي ترتبط بكل أنظمة التعليم غير التابعة للعرض الرسمي لمنظومة التربية والتكوين ولكن تنظيمها يقوم على العلاقة بين المدرس والتلميذ أو المكون والمتدرب، ويتعلق الأمر أساسا بالتكوين المستمر وبالندوات والمؤتمرات واللقاءات وغيرها، وأيضا بالتعليم عن بعد بواسطة تكنولوجيات الإعلام والتواصل؛
- سيرورات التعلم غير الرسمي غير المبرمجة و"تصاحب" عفويا الحياة اليومية، ويتعلق الأمر بأنشطة تعلمية تعتمد على مناهج بسيطة من قبيل قراءة المؤلفات وتفحص مواقع الأنترنيت ذات مضمون تربوي وملاحظة الأشخاص الآخرين والتكوين العملي الميداني وعبر وسائل الإعلام.

13. وفيما يتعلق بالوضعية في المستوى الوطني، فإن الأشغال المنجزة داخل اللجنة مكنت من التوصل إلى مجموعة من الخلاصات والملاحظات العامة، نجملها فيما يلي:

- في وسط التربية والتكوين:

- يتسم مجال التعلم بالإفراط في تلقين المعارف عوض الاهتمام بتطوير الكفايات، وبطريقة منهجية أيضا لا يأخذ بعين الاعتبار الكفاءات اللغوية والعملية للمرشحين ولا حتى وضعيات الإعاقة؛
- محدودية التحفيز والتشجيع على التعلم؛
- ضعف التحفيز والتشجيع على الرغبة في التعلم وعلى فعل التعلم؛
- عدم إيلاء أي أهمية للقدرات التي تمكن من اكتساب المعارف التي تمكن الفرد من العيش في المجتمع أو في فضاء العمل؛
- قصور في تطوير ملكة الفضول وحب المعرفة وثقافة المردودية؛
- تشجيع غير كاف للفكر النقدي؛

- محدودية التشجيع على الابتكار والبحث؛
- محدودية في قدرة استقبال الشباب بالتكوين المهني ؛
- قصور في تطوير التكامل بين التكوين المهني والتربية الوطنية؛
- انسجام غير كافي بين مضامين البرامج والاستراتيجيات القطاعية؛
- الإطار القانوني المنظم للتكوين المهني أكثر انتقائية تجاه الشباب دون الخامس عشرة سنة.

■ في وسط العمل:

- التكوين المستمر يظل محدودا جدا كما وكيفا، كما أن هناك تفاوتا في الاستفادة منه بين الوسطين الحضري والقروي، وبين المقاولات الصغرى والكبرى، وبين القطاعين العام والخاص؛ إضافة إلى ذلك، فإن كلا من إطاره القانوني وتمويله يظلان غير ملائمين؛
- قصور في الاستجابة للحاجة إلى الكفاءات المؤهلة؛
- رغم الجهود التي تبذلها المقاولات الكبرى، فإن سياسات تدبير الموارد البشرية غير مطورة بما فيه الكفاية (عدم وجود خطط وظيفية ورؤية واضحة، وضعف تطوير هندسة التكوين...)؛
- مضامين التكوينات لا تستجيب لحاجيات سوق الشغل؛
- غياب نظام للاعتراف المكتسبات الناتجة عن الخبرة وانعدام التحفيز للانتقال لـ "فعل التعلم"، مما يؤدي إلى انحسار إمكانية التنمية الشخصية والمهنية في حدود ضيقة؛
- نادرا ما يتم تقييم البرامج ونجاعتها، والآثار السوسيو اقتصادية والثقافية الناجمة عنها وآليات التشجيع على التكوين.

14. وقد لاحظ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أيضا سيادة شعور بالقلق في الأوساط المهنية مرده إلى ضعف ثقافة التحضير للخلف، الشيء الذي يؤدي إلى شبه انعدام آليات وقنوات انتقال التجارب والمهارات والثروات الإنتاجية بين الأجيال، كما لاحظ وجود أوجه قصور كبرى في التحضير لتقاعد نشيط وذي فائدة، مما يزيد في الحاجة إلى تكوينات خاصة تعبد الطريق أمام ولوج الأشخاص المتقاعدين إلى الأنشطة.

15. وقد لاحظ المجلس أيضا أن هناك في المغرب:

■ نسبة لا يستهان بها من الساكنة تظل مقصية من منظومة التربية والتكوين، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الأمية مع تفاوت كبير حسب الفئة العمرية والنوع الاجتماعي ومكان الإقامة والنشاط المهني؛

■ نسبة مرتفعة جدا من الهدر المدرسي تؤدي إلى ضعف في اكتساب الكفاءات الأساسية وفي التحضير للتنمية الشخصية والإدماج في الحياة المهنية بالنسبة لجزء كبير من الساكنة؛

■ تطورا متزايدا في الولوج إلى تقنيات الإعلام والتواصل، يقابله ضعف في المحتويات التي تهم خاصة المجتمع المغربي، وتتفاقم معه هذه الوضعية بسبب الولوج المحدود إلى أماكن المعرفة والمعلومة، إضافة إلى محدودية ثقافة القراءة.

16. ويرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن هذه الخلاصات والملاحظات، المقلقة في الغالب، بل والخطيرة أحيانا، تدعونا إلى أن نعتبر التعلم مدى الحياة خيارا حيويا بالنسبة إلى المغرب، إضافة إلى كونه ينطوي على رهانات خاصة تختلف عن رهانات التعلم مدى الحياة في البلدان الأكثر تقدما، ذلك أن الإمكانات والفرص التي تتيحها الآليات الخاصة للتعلم مدى الحياة تشكل وسائل مناسبة تستجيب للحاجة التي تستشعرها الساكنة التي يسود فيها نمط التعلم الذاتي إلى الاعتراف بجهودها، كما تستجيب أيضا لإعادة إدماج الشباب المنقطعين عن الدراسة، وتستجيب لتعزيز محو الأمية الوظيفية لصالح الجميع، وكذلك لتطوير قابلية التشغيل والرفع من كفاءة مجموع الساكنة النشيطة والأجراء.

التوجهات الأساسية لاستحداث التعلم مدى الحياة في المغرب

17. يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن استحداث نظام مندمج للتعلم مدى الحياة يتناسب مع حاجيات المغرب وواقعه، يتحقق عبر التوجيهات الآتية:

- جعل الاعتراف بمكتسبات الخبرة المهنية الرافعة الكبرى للتعلم مدى الحياة، إذ يتبين من خلال التجارب الدولية في هذا الصدد أن الأنظمة الوطنية للتأهيل والاعتراف بالتعلمات غير النظامية وغير الرسمية تحفز الراشدين على التكوين، كما تساهم في تفعيل أنظمة تعلم مدى الحياة أكثر فعالية وانفتاحا على الجميع؛
- فحص شروط وصيغ مهننة التعليمات انطلاقا من سن مبكرة، فهذا التوجه يجد سنده في ملاحظتين اثنتين، أولا أن هناك أوجه تشابه مع النموذج السائد منذ القديم في المغرب القائم على التعلم بالممارسة، وثانيا، أن تكوين الشباب الذي يتم بالتناوب داخل المقاولة سيستفيد من تأطير وتقييم من قبل نقابات العمال (أوصياء، إلخ.)؛
- إعطاء مكانة أساسية وجديدة للمدرسة الابتدائية وذلك في إطار إنجاح المنظومة الوطنية للتكوين، فالدراسات الاستقصائية والاستطلاعات الدولية تبين أن البلدان التي يكرس فيها الأطفال وقتا أقل لأنشطة التعلم التقليدية يحتلون مراتب متقدمة في الاختبارات الدولية، كما أن تفتح شخصية الطفل وتنشئته الاجتماعية الناجحة المتحققة بفضل مسار دراسي لا تشوبه تعثرات، تعد كلها شروطا تمكنه وهو شاب يافع ثم راشد، أن يستحضر دون أي صعوبات أنشطة التعلم والتعلم الذاتي مدى الحياة، ويكمن الحل بالنسبة إلى المغرب في ضمان متابعة الدراسة، ولن يتحقق ذلك إلا بتحسين المحتويات التربوية التعليمية وتطوير الكفاءات الأساسية ووسائل التعلم النشط منذ السلك الابتدائي؛
- وضع "نظام إعلامي" في المتناول وملائم يهم مجموع آليات التعلم والتكوين، يمكن من تتبع أنشطة تعلم كل طلبة وتلاميذ المغرب، مع التأكيد على ضرورة إجراء تقييم منتظم ملائم لنتائج هذا النظام؛
- تكييف الهندسة المؤسسية الحالية لتشجيع وضع وترسيخ نظام تكوين مهني جديد في المغرب بطريقة سهلة، وينبغي أن تتيح الجهوية المتقدمة تحسين مردودية التكوين المهني الموجه لغير المؤهلين، عبر العمل على ملاءمة هذا التكوين مع الحاجيات الخاصة للساكنة ومع السياسات الجهوية والمبادرات التنموية المحلية.

توصيات المجلس العملية

18. فيما يتعلق بتثمين التعلم والخبرة المهنية، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بما يلي:

أ – الاعتراف بمكتسبات الخبرة المهنية:

- يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بدعم هيكلة جهود التكوين الذاتي والتعلم الذاتي أو التعلم المتبادل في أماكن العمل، عبر مسطرة للاعتراف بمكتسبات الخبرة في مختلف المستويات، وبذلك سيتوفر المغرب على آليات قوية ومحفزة على عقلنة العمل وتنظيمه، مع تمكين الأجير إبراز كفاياته وتقييم مساره المهني؛
- ولهذا يدعو المجلس إلى معادلة الشهادات المستحدثة والمسلمة في إطار الاعتراف بمكتسبات الخبرة المهنية بالشهادات الوطنية، إذ من شأن هذا الإجراء أن يسرع انتقال بعض الأنشطة غير المهيكلة إلى القطاع المهيكل؛
- ويدعو المجلس أيضا إلى أن يتم الاعتراف بمكتسبات الخبرة المهنية داخل منظومات التربية والتكوين (وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي)، لأنه بات من الضروري فتح منظومات التربية والتكوين ووضع ممرات بين مختلف مكوناتها؛
- ويعتبر المجلس أن إشراك الجمعيات والغرف المهنية والشركاء الاجتماعيين شرط أساسي لنجاح هذه العملية.

ب – النهوض بالتكوين المستمر:

- ويشير المجلس إلى أن تعزيز وتطوير التكوين المستمر داخل المقاولات يعد ضرورة حتمية للتنافسية الاقتصادية للبلاد، مع توفير حماية أفضل للمسار الوظيفي والترقية الاجتماعية للأجراء؛
- فمن هذا المنظور، يوصي المجلس بـ:

- اتباع سياسة طوعية إرادوية متواصلة لتحسيس المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة بأهمية التكوين المستمر؛
- تفعيل الإجراءات المناسبة لبلوغ نسبة المستفيدين من التكوين المستمر التي حددها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، المتمثلة في 20 بالمائة سنويا من الأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والتي وصلت سنة 2011 نسبة 7 بالمائة؛
- إقرار حق الأجراء في التكوين المستمر والعطلة من أجل التكوين؛
- إصلاح النظام الحالي لتدبير عقود التكوين الخاصة، وذلك عبر تبسيط المساطر واستحداث آليات مرنة ومحفزة للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- تشجيع الجامعات والمعاهد والمدارس العليا العمومية والخاصة على الانخراط بقوة في مجال التكوين المستمر، وعلى تنويع عرضها في هذا الصدد.

ت – إحداث هيئة وطنية للتكوين المستمر والاعتراف بمكتسبات الخبرة المهنية:

- يوصي المجلس بإنشاء هيئة وطنية مكلفة بتدبير التكوين المستمر ونظام الاعتراف بالكفاءات المكتسبة عن طريق الخبرة المهنية؛
- ويقترح أن تستند هذه الهيئة على مجلس إداري ثلاثي الأطراف، يوكل إليه تحقيق الأهداف الآتية:

- النهوض بالتكوين خلال العمل؛
- تتبع تطور المهن والحاجيات في مجال الكفاءات (وظيفة الرصد)؛
- التصديق على مكتسبات التجربة؛
- تنظيم التكوين المستمر داخل أماكن العمل؛
- تدبير الاعتمادات المرصودة للتكوين المستمر (30 بالمائة من الضريبة على التكوين المهني).

19. وفيما يتعلق بتحسين التعلم عن قرب وتحيين الكفاءات، يوصي المجلس بما يلي:

ث – تسهيل وتعميم الولوج إلى خدمة الإنترنيت:

- يذكر المجلس بأن خدمة الإنترنيت تشكل فرصة لتحسين عروض التعلم عن قرب، وبذلك، ستتوفر للأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص الذين يعيشون في مناطق نائية ومهمشة فرص أكبر للتعلم.
- وفي هذا الصدد، يوصي المجلس، انطلاقا من وعيه بما حققه المغرب من خطوات متقدمة في هذا المجال، بضمان تعميم الأنترنيت، وذلك عبر:

- تحسين مضامين مواقع الأنترنيت، من متاحف افتراضية ومكتبات افتراضية وموسوعات إلكترونية، عبر التشجيع على تضمينها محتويات متلائمة مع الحاجيات الوطنية، وخاصة في المستويات اللغوية والموضوعاتية والثقافية؛
- تخفيض تعريفة خدمة الأنترنيت؛
- إنشاء "عرض مدعوم من الدولة" في هذا المجال بغية التوصل لأسعار "مشجعة وفي المتناول" في العالم القروي؛
- تحسين الولوج إلى مواقع الأنترنيت التربوية ومواقع المرافق العمومية الأساسية لكافة المواطنين، بما فيهم الأشخاص في وضعية إعاقة، وخاصة البصرية، مما سيضمن حق الولوج للجميع.

ج – إحداث جامعة افتراضية وطنية:

- يوصي المجلس بمضاعفة التكوينات عن بعد داخل الجامعات والمدارس العليا العمومية والخاصة، وهي تكوينات يجب أن تحظى في النهاية باعتراف ومصادقة الدولة، وقد يعوض التكوين عن بعد ضعف القدرة الاستيعابية للجامعات في المغرب؛

- وفي إطار الثقافة الإلكترونية هاته، يدعو المجلس هيئة رؤساء الجامعات وهيئة المدارس العليا إلى حشد الجهود لإطلاق مشروع مندمج لجامعة افتراضية وطنية على غرار الجامعة الافتراضية الكندية وجامعة التكوين عن بعد تيلوك Teluq ، ويمكن أن تستلهم هذه البادرة من أفضل التجارب المتجلية في الدروس الافتراضية المفتوحة (Open Course Ware OCW)، والدروس الافتراضية المفتوحة في وجه الجمهور العريض (Mas-sive Open Online Courses MOOC's) المعتمدة من قبل أكبر الجامعات العالمية، وإن من شأن هذا التعاون أن يفضي إلى إعداد هندسة بيداغوجية خاصة بآليات التعلم الإلكتروني، ووضع وحدات تكوين عن بعد تستجيب لحاجيات محددة ومضبوطة، وكذلك تحديد شروط نشرها والوسائل الضرورية لتفعيلها؛
- ويؤكد المجلس أن وحدات التكوين يجب أن تتوجه إلى جمهور عريض تحدوه الرغبة في اكتساب معارف وكفاءات متنوعة مدى الحياة، وأيضا إلى المواطنين الذين لا يمكنهم الالتحاق بمؤسسة تعليم عال لمتابعة تعليمهم وفق الطريقة التقليدية، ويتعلق الأمر بالفئات الآتية:

- المواطنون القاطنون بالوسط القروي وفي المناطق النائية خاصة منهم الشباب، والأشخاص في وضعية إعاقة، والمغاربة المقيمون في الخارج؛
- الأشخاص المعتقلين؛
- الأجراء الذين يرغبون من تلقاء ذاتهم تطوير قدراتهم الشخصية و/أو المهنية؛
- الأشخاص المتقدمون في السن الراغبون في تكوين أنفسهم أو إعادة التكوين.

- ويؤكد المجلس أيضا على ضرورة استحداث التكوينات بحيث تكون في المتناول في كل المستويات، مما سيمكن من متابعة الدراسة بطريقة مرنة، بالموازاة مع العمل أو الأنشطة الأخرى التي يمارسها المسجلون في التكوين، ويمكن استقبال هؤلاء في فضاء الجامعات أو المدارس العليا العمومية أو الخاصة، في أوقات الفراغ، للاستفادة من دروس الدعم أو لاجتياز الامتحانات المقررة في إطار التكوينات الإشهادية؛
- ويشير المجلس في هذا الإطار أن هيئة الأساتذة والمسؤولين عن التأطير يمكن تعزيزها عن طريق الاستفادة من الأطر المتقاعدة، ويمكن تكوين هؤلاء بحيث يصبحون قادرين على تقديم الاستشارة البيداغوجية والتوجيه وتعزيز مكتسبات المتعلمين.

ح – تطوير عرض تعلم عن طريق تقنيات الإعلام والاتصال:

- يوصي المجلس بتقديم عرض متنوع عبر الأنترنيت، ويمكن بناء هذا التكوين وفق نماذج متعددة، خاصة عبر الدروس الافتراضية المفتوحة في وجه الجمهور العريض، أو الدروس الافتراضية المفتوحة، أو الحوامل التربوية والبيداغوجية المفتوحة؛
- وفي هذا الصدد، يذكر المجلس أن من شأن تطوير الدروس الافتراضية المفتوحة من قبل الجامعات ومراكز التكوين، عبر وضع الدروس الجامعية والدروس التكوينية مجانا على الأنترنيت، أن يشجع تقاسم عدد كبير من المصادر الكفيلة بتلبية حاجيات المسالك التكوينية المحلية والجهوية والوطنية؛
- ويوصي المجلس أيضا بتكييف بعض التكوينات العملية أو الإرشادية الموجهة نحو قطاعات محددة (الإرشاد الفلاحي، والصناعة التقليدية، وتقنيات الغوص، والسلامة الطرقية وغيرها) إلى تكوينات عبر الإنترنيت، تعتمد على تعلم يوظف تقنيات الفيديو يتم نشره عبر الإنترنيت؛

- وفي هذا الاتجاه، يشجع المجلس على اعتماد مقاربة تشاركية في هذا النوع من التكوينات تقوم على إشراك المستفيدين في تحديد المضامين المرغوب فيها والمطلوبة للاستجابة بطريقة أفضل للطلب القائم، كما يشجع المجلس على تتويج التكوين بشهادات معترف بها تسلم للمستفيدين وفق شروط محددة مسبقا.

خ – تحسين مردودية أماكن التعلم العمومية:

- يوصي المجلس بجعل المرافق المخصصة للتعلم والتربية الوطنية والتعليم العالي منفتحة على محيطها، خارج أوقات العمل وفي نهاية الأسبوع، عبر تنظيم تكوينات مفتوحة مخصصة أساسا للساكنة المجاورة لها؛
- ويدعو المجلس إلى تعبئة هذه الفضاءات المجهزة للرفع من عروض التكوين، وخاصة برامج التكوين غير النظامي وغير الرسمي، مع تحسين مردودية الاستثمار العمومي في هذه البنيات؛
- كما يدعو المجلس إلى تحديد الحاجيات في مجال التكوين وشروط تفعيلها في تعاون وثيق مع الجمعيات التي تضم الساكنة المعنية ومسؤولي هذه المؤسسات.

د – تحسين الولوج إلى المكتبات قصد تعزيز نشاط القراءة واكتساب المعرفة:

- يدعو المجلس إلى تنظيم عملية فتح المكتبات الجامعية في وجه الجمهور العريض، قصد المشاركة في الرفع من عدد أماكن الولوج إلى الكتب، إضافة إلى النشر الإلكتروني لمضامين هذه الكتب بغية تسهيل الولوج إليها، مع وضع شروط للتصفح تحفظ حقوق المؤلف، ويمكن أيضا افتراض إحداث مكتبات متنقلة؛
- ويدعو المجلس أيضا إلى إجراء بحث وطني دوري لتتبع نشاط القراءة في المغرب، والتعرف أحسن على آليات تعزيز هذا النشاط في مختلف المناطق؛
- وأخيرا، يذكر المجلس أن من الضروري اليوم أن تدمج في هذه السياسة ما تتيحه قراءة الكتب الرقمية من إمكانيات، مع ضرورة تكييف أماكن الولوج مع هذه المستجدات التكنولوجية بهدف الرفع من جاذبيتها وتطوير المكتبات الافتراضية في المغرب.

ذ – تطوير عرض للتعلم عن طريق وسائل الإعلام الكبرى:

- يوصي المجلس باستعمال متزايد لوسائل الإعلام الكبرى في مجال التكوين مع الانخراط في منطق التعلم مدى الحياة، ويدعو في هذا الصدد إلى تغطية الحاجيات ومختلف الفئات، لا من حيث السن والمستوى الدراسي أو حتي من حيث وضعيات الولوج إلى التكوين؛
- ويوصي المجلس أيضا بتطوير المحتويات حسب خصوصيات كل وسيلة من وسائل الإعلام، مع ضمان التكامل فيما بينها.

20. فيما يتعلق بالمكتسبات الأساسية للجميع، يدعو المجلس إلى إعادة النظر فيها، ويوصي بما يلي:

ر – تعزيز المكتسبات الأساسية للشباب البالغ عمرهم 15 سنة وما فوق، وجعلهم يكتسبون مجموعة من الكفاءات الأساسية في أنشطة القراءة والكتابة وإتقان اللغات ومبادئ الحساب والرياضيات العملية وتقنيات التواصل والإعلام والمواطنة واحترام البيئة؛

ز – النهوض بالمبادرات المدنية في العالم القروي، وخاصة في مجال التكوين المهني للشباب:

- يوصي المجلس في هذا الصدد بدعم الجمعيات والدور العائلية القروية التي يمكن أن تضمن تعليما متلائما مع تطلعات التلاميذ والحاجيات الترابية وحاجيات الاقتصاد المحلي، وإن تطور هذه المبادرات رهين بدعم مالي مشروط بدفتر تحملات محدد.

س – إعادة النظر في الهيكلة المؤسساتية للتكوين المهني:

- يؤكد المجلس أن جعل عرض التكوين المهني الأساسي ذا طابع جهوي من شأنه أن يواكب جهويا وبطريقة أفضل تطور الاستثمارات وسوق الشغل.
- ويوصي بما يأتي:

- تطوير نظام متساوي الأعضاء يقوم على إشراك الجماعات الترابية وأجهزة ومؤسسات الدولة على المستوى الجهوي، وأيضا مجموع الأطراف المعنية بقضية التكوين (جمعيات المجتمع المدني ونقابات العمال والمقاولين، والمقاولات وغيرهم)؛
- إضافة إلى التمويل الذي تقدمه الدولة، تعبئة موارد يتم جلبها من الجماعات الترابية والمقاولات المشاركة، ويستحب أيضا تشجيع الشراكة بين القطاعين الخاص والعمومي في هذا الصدد.

ش– إعادة النظر في الروابط القائمة بين التكوين المهني والتعليم المدرسي والجامعي:

- ضمانا لتكافؤ فرص الولوج إلى التكوين وضمانا لهذا الحق نفسه، وسعيا إلى تمكين الشباب من اختيار مسارهم المهني عن وعي وتبصر، وتبديد القلق الذي ينتابهم حول مستقبلهم المهني، يوصي المجلس بالانكباب بعزم وإصرار على إنجاز الأعمال الآتية:

- إعادة هيكلة الارتباط المفصلي بين منظومة التربية والتكوين والتكوين المهني، فهذا الأخير يجب أن ينبني على تصور ورؤية يقترحانه كمسلك مستقل بذاته، ورافعة مهنية؛
- تأمين انفتاح منظومة التربية والتكوين عن طريق إنشاء ممرات بين الاعتراف بمكتسبات الخبرة وإشهادات التكوين المهني، والتعليم الجامعي، طبقا لمساطر مناسبة، ومن شأن هذا الانفتاح أن يشجع على بروز نموذج اجتماعي للنجاح عن طريق التعلم مدى الحياة، ويحفز ويشجع المواطنين على أن يواصلوا تعلمهم مدى الحياة؛
- إعادة النظر في نظام التوجيه الحالي في كل مستويات التربية الوطنية والتكوين المهني، ويكتسي هذا الإصلاح طابعا استعجاليا من أجل إكساب الخيارات المتخذة داخل منظومة التربية والتكوين نجاعة وتلاؤما أكبر مع منطق التعلم مدى الحياة.

21. فيما يتعلق بدعم المبادرة الفردية، يوصي المجلس بما يلي:

ص – النهوض بالخبرة المكتسبة داخل العمل، عبر التكوين ودعم التعلم الذاتي، بوصفه اللبنة الأولى نحو إنشاء المقاولات الذاتية:

- يوصي المجلس باستحداث تكوينات مناسبة موجهة للمهنيين وللمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة التي تشكل الجزء الأكبر من نسيجنا الاقتصادي، مما سيساهم في تثمين الخبرة المكتسبة داخل العمل وتطوير أنشطة المهنيين والمقاولات؛
- ويوصي أيضا بتطوير عرض للتكوين المناسب لفائدة المسنين، مما يؤدي إلى استثمار الخبرة التي راكمتها هذه الفئة الاجتماعية في خلق مقاولات جديدة أو إلى استفادة المقاولات الصغيرة جدا منها.

22. يوصي المجلس فيما يتعلق بتحسين مبادئ وأجهزة الحكامة بما يلي:

ض – تطوير الشراكة بين القطاع العمومي والخاص:

- يؤكد المجلس على ضرورة جعل التمويل العمومي للتربية الأساسية إحدى أولويات الدولة، ولكنه يلفت النظر إلى أن تحقيق التكامل بين القطاعين الخاص والعمومي يجب أن يتم انطلاقا من هدف إجمالي يتمثل في خلق الانسجام بين مكونات منظومة التكوين؛
- وفي هذا الصدد، يوصي المجلس بإنشاء نظام لضمان الجودة داخل مؤسسات التعليم العالي، انطلاقا من التقييم الذاتي والتقييم بالنظير، في أفق خلق نظام وطني لتصنيف الجامعات.

ط – تشجيع عقد-برنامج من أجل الرفع من ميزانيات التعلم مدى الحياة:

يعتبر المجلس أن الوسائل التي يوفرها المغرب لمختلف مكونات التعلم مدى الحياة ليست كافية بالنظر للرهانات المتعددة التي يواجهها تطور بلدنا، ويلاحظ أن مجموع الميزانيات العمومية والخاصة المرصودة للتكوين المهني ومدرسة الفرصة الثانية ومحاربة الأمية لا تتجاوز 0,5 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، مقابل 3,2 بالمائة في فرنسا مخصصة للتكوين المهني وحده، كما أن ميزانية التكوين المهني في المغرب تمثل 8 بالمائة من الميزانية المرصودة للتربية الوطنية، مقابل 36 بالمائة في فرنسا، ونفس الفارق يلاحظ مقارنة بالدول الأكثر تقدما.

- يوصي المجلس إذا بأن يقيم المغرب برمجة ممتدة على خمس سنوات تمكن من بلوغ نسبة 1 بالمائة من الناتج الداخلي الخام (أو حصة 15 بالمائة مقارنة بنفقات التربية الوطنية) مخصصة للتعلم مدى الحياة، أي ما يعادل 8 مليارات درهم بقيمة 2013؛
- وإن من شأن هذه الجهود أن تمكن من تحقيق الأهداف الأولوية الآتية:

- الرفع من ميزانيات التكوين المهني المستمر بطريقة دالة (عبر تخصيص 1 بالمائة من كتلة الأجور للتكوين المستمر وحده، مقابل 0,6 بالمائة حاليا، بينما تقتطع نسبة 1,6 بالمائة)؛
- خلق نظام وطني للاعتراف بمكتسبات الخبرة؛
- مضاعفة الجهود لتطوير مدرسة الفرصة الجديدة ومحاربة الأمية الوظيفية في أوساط الراشدين؛

- دعم جهود التربية الوطنية ووسائل الإعلام الكبرى لتطوير التكوينات الإلكترونية عن بعد المفتوحة في وجه الجمهور العريض.

- هذا الرفع الهام من الميزانية يجب أن يساهم فيه بشكل متساو الدولة والمقاولات والجهات والمواطنون، ويجب أن يكون حاضرا في النقاشات حول النظام الضريبي (انظر تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول هذا الموضوع)؛

- ويدعو المجلس إذا كل القوى الحية في البلاد إلى الانخراط في بناء برنامج-عقد من هذا القبيل، بوصفه أحدى الأولويات العليا للمغرب، وقد يشكل هذا البرنامج أساس قانون-إطار حول التعلم مدى الحياة.

ظ - جعل التكامل المؤسساتي أكثر نجاعة:

- يوصي المجلس بتحسين التكامل بين مختلف الوزارات والمؤسسات والجمعيات العاملة في مجالات التعلم مدى الحياة، مما سيؤدي إلى نجاعة أكبر في تحقيق هذا الهدف، ويدعو المجلس في الوقت نفسه إلى جعل الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية أكثر نجاعة وحضورا عمليا، من أجل المساعدة على إعادة إدماج الشباب الذين غادروا المدرسة العمومية ولم يستكملوا الدراسة؛

- ويدعو المجلس من جانب آخر إلى إحداث تكوينات وأنواع تعلم قائمة على ممارسة وتعلم مهنة ما مرتبطة بنشر التعليم كوسيلة مناسبة للإدماج الاجتماعي للشباب.

ع - استحداث هيئة لتتبع تطور التعلم مدى الحياة:

- سعيا إلى الاستفادة المتواصلة المثلى من مسلسل وضع استراتيجية وطنية للتعلم مدى الحياة، يؤكد المجلس على أهمية التوفر في مرحلة أولى على هيئة في شكل مؤسسة ذات نفع عام تتوفر قدر الإمكان على فروع في مختلف الأقاليم، وينبغي أن تستند هذه الهيئة على مجلس وطني مكون من خبراء متطوعين، وأن تتوفر أيضا على جهاز إداري دائم؛

- وتوكل بهذه الهيئة المهام الآتية، على سبيل المثال لا الحصر:

- تحديد الأعمال المتناسبة مع الحاجيات المحلية للساكنة وللاقتصاد، والمنسجمة مع الاستراتيجيات والأولويات الوطنية؛

- توفير الموارد المالية لدعم الأعمال الرائدة والملموسة في مجال التعلم مدى الحياة؛

- الحرص على تشجيع وإشراك المنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات التعلم مدى الحياة.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الريـــاض، 100 10 – الربـــاط
الهاتف : 00 03 01 538 (0) 212+ الفاكس : 50 03 01 538 (0) 212+
البريد الإلكتروني : contact@ces.ma